

الابتكار في الخدمات المصرفية الرقمية في العراق: التحديات والفرص

الباحث وليد حميد الأميري

مدير عام سابق في البنك المركزي العراقي

waleedhameed49@yahoo.com

تاريخ التقديم للنشر ٢٠٢٥/١٠/١٥ تاريخ القبول للنشر ٢٠٢٥/١٢/١

الملخص.

شهد القطاع المصرفي العالمي خلال العقدین الأخيرین تحولاً جذرياً نحو الابتكار الرقمي، حيث أصبحت الخدمات المصرفية الرقمية تمثل العمود الفقري للعمل المصرفي الحديث نتيجة التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانتشار الهواتف الذكية وارتفاع الطلب على خدمات مالية سريعة وآمنة وقليلة التكلفة. وفي العراق، ورغم التحديات البنيوية التي يواجهها النظام المصرفي من ضعف الثقة وارتفاع التعامل النقدي وتذبذب البيئة الأمنية والاقتصادية، إلا أن السنوات العشر الأخيرة أظهرت اتجاهاً متنامياً نحو اعتماد التكنولوجيا المالية وتطوير قنوات الدفع الإلكتروني والخدمات المصرفية عبر الإنترنت. يهدف هذا البحث إلى تحليل واقع الابتكار في الخدمات المصرفية الرقمية في العراق خلال السنوات (٢٠١٤-٢٠٢٤)، وبيان أهم التحديات التي تعيق نموه، والفرص التي يمكن أن تدعم توسع هذا القطاع. كما يناقش البحث دور البنك المركزي العراقي في تنظيم منظومة الدفع الإلكتروني، إضافة إلى أهمية البنية التحتية الرقمية والتشريعات والثقة المجتمعية والأمن السيبراني في دعم الخدمات المصرفية الرقمية وتحقيق الشمول المالي. ويستعرض البحث عدداً من التجارب الدولية المقارنة (الإمارات، السعودية، مصر، الهند، السويد) لاستخلاص الدروس الملائمة للواقع العراقي ضمن إطار علمي يعتمد التوثيق وفق منهج APA 7. الكلمات المفتاحية: الابتكار المصرفي، الخدمات الرقمية، التكنولوجيا المالية، الدفع الإلكتروني، المصارف العراقية، الأمن السيبراني، الشمول المالي.

Abstract.

The global banking sector has witnessed a fundamental transformation toward digital innovation over the last two decades. Digital banking services have become a core pillar of modern banking due to rapid advancements in information and communication technology, widespread smartphone usage, and increasing demand for fast and secure financial services. In Iraq, despite structural challenges such as low public trust and a cash-dominant economy, the last ten years have shown a growing trend toward adopting financial technology

and expanding electronic payment systems. This research analyses innovation in Iraqi digital banking services between 2014 and 2024, identifies key challenges, and highlights major opportunities. It also examines the role of the Central Bank of Iraq in promoting digital payments and discusses the importance of infrastructure, legislation, cybersecurity, and financial inclusion. A comparative review of selected international experiences (UAE, Saudi Arabia, Egypt, India, Sweden) is presented to derive lessons relevant to Iraq, using APA 7th edition .citation standards

Keywords: Banking Innovation, Digital Banking, FinTech, Electronic Payments, .Iraqi Banks, Cybersecurity, Financial Inclusion

المقدمة.

أصبح الابتكار في الخدمات المصرفية الرقمية أحد أبرز ملامح الاقتصاد العالمي المعاصر، إذ انتقل النشاط المصرفي في معظم دول العالم من الاعتماد شبه الكامل على المعاملات الورقية إلى أنظمة رقمية متكاملة تعتمد على الإنترنت والهواتف الذكية والحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي. وقد أدى هذا التحول إلى إعادة تشكيل نماذج الأعمال المصرفية، وتغيير علاقة المصرف بالزبون، وتقليص زمن تقديم الخدمة، ورفع مستوى الشفافية والرقابة. كما أصبحت المدفوعات الإلكترونية والمحافظ الرقمية والتحويلات الفورية أدوات أساسية في تعزيز التجارة الإلكترونية، ودعم الشمول المالي، وتقليل الاقتصاد غير الرسمي (World Bank, 2022)2.

وفي العراق، ورغم وجود قطاع مصرفي رسمي منذ عقود، إلا أن هيمنة الاقتصاد النقدي وضعف ثقة المجتمع بالمصارف وتكرار الأزمات السياسية والاقتصادية حالت دون تحقيق تحول رقمي متكامل بالسرعة التي شهدتها دول المنطقة. ومع ذلك، فقد شهدت السنوات العشر الأخيرة (٢٠١٤-٢٠٢٤) تطورات ملموسة تمثلت في توسع شركات الدفع الإلكتروني، وزيادة انتشار البطاقات المصرفية وأجهزة نقاط البيع، وإطلاق تطبيقات مصرفية محدودة، إضافة إلى سياسات البنك المركزي العراقي الرامية إلى تنظيم منظومة الدفع الإلكتروني وتوطين الرواتب وربط بعض الخدمات الحكومية بالدفع الرقمي (Central Bank of Iraq, 2022)1.

وتزداد أهمية دراسة الابتكار المصرفي الرقمي في العراق في ضوء التحولات العالمية المتسارعة، إذ لم يعد الابتكار خياراً ترفيهاً للمصارف، بل أصبح ضرورة استراتيجية للبقاء والتنافس. كما أن نجاح التحول الرقمي في المصارف العراقية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بجهود الإصلاح الاقتصادي ومكافحة الفساد وتطوير

البيئة الاستثمارية. من هنا، يسعى هذا البحث إلى تقديم تحليل علمي معمق لواقع الابتكار المصرفي الرقمي في العراق، مع التركيز على التحديات والفرص واستلهاهم التجارب الدولية الناجحة.

أهمية البحث.

تتبع أهمية البحث من كونه يعالج قضية معاصرة وحيوية ترتبط بمستقبل الإصلاح المالي والاقتصادي في العراق. فالابتكار في الخدمات المصرفية الرقمية يمثل مدخلاً أساسياً لتقليل الاعتماد على النقد الورقي، وتعزيز الشمول المالي، وتسهيل وصول المواطنين إلى الخدمات المالية، وتحسين كفاءة إدارة الموارد الاقتصادية. كما أن التحول الرقمي يساهم في تعزيز الشفافية وتقليل فرص الفساد من خلال تقليل التعاملات النقدية غير القابلة للتتبع، إضافة إلى دعم التجارة الإلكترونية والاستثمار الأجنبي وتحسين بيئة الأعمال (IMF, 2021).

مشكلة البحث.

تتمثل مشكلة البحث في وجود فجوة واضحة بين التطورات العالمية المتسارعة في مجال الخدمات المصرفية الرقمية وبين مستوى الابتكار الرقمي في المصارف العراقية. فما تزال الخدمات الرقمية محدودة نسبياً مقارنة بالمعايير الدولية، كما أن الاعتماد على النقد الورقي ما يزال مرتفعاً، الأمر الذي يضعف مساهمة المصارف في التنمية الاقتصادية ويعرقل نمو الاقتصاد الرقمي. كما تتجسد المشكلة في ضعف البنية التحتية التقنية، وقصور التشريعات الحديثة الخاصة بحماية البيانات والجرائم الإلكترونية، إضافة إلى محدودية الثقافة المالية الرقمية لدى شرائح واسعة من المجتمع.

أهداف البحث.

يهدف البحث إلى تحقيق ما يأتي:

١. تحليل مفهوم الابتكار في الخدمات المصرفية الرقمية وأهميته الاقتصادية.
٢. دراسة واقع التحول الرقمي في القطاع المصرفي العراقي خلال السنوات (٢٠١٤-٢٠٢٤).
٣. تشخيص أبرز التحديات التي تواجه الابتكار المصرفي الرقمي في العراق.
٤. تحديد الفرص المتاحة لتعزيز الخدمات المصرفية الرقمية.
٥. الاستفادة من التجارب الدولية المقارنة واستخلاص الدروس الملائمة للعراق.
٦. تقديم استنتاجات وتوصيات عملية يمكن أن تدعم صناع القرار والمصارف العراقية في تطوير الابتكار الرقمي.

فرضيات البحث.

يفترض البحث وجود علاقة طردية بين الابتكار المصرفي الرقمي وبين زيادة الشمول المالي في العراق. كما يفترض أن ضعف البنية التحتية الرقمية وغياب التشريعات الحديثة يحدان من نمو الخدمات الرقمية.

ويفترض أيضاً أن تعزيز الأمن السيبراني ورفع الثقة المجتمعية يؤديان إلى توسع استخدام التطبيقات المصرفية والمحافظ الرقمية، وأن زيادة ربط الخدمات الحكومية بالدفع الإلكتروني سوف تؤدي إلى تقليل الاعتماد على النقد الورقي تدريجياً.

منهج البحث.

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل واقع الابتكار المصرفي الرقمي في العراق ودراسة تطوره خلال السنوات العشر الأخيرة، مع تفسير العوامل المؤثرة فيه بالاعتماد على تقارير البنك المركزي العراقي، وبيانات المنظمات الدولية، والدراسات الأكاديمية المنشورة حول نظم الدفع الإلكتروني والتكنولوجيا المالية 4(BIS, 2021).

خطة البحث.

يتكون البحث من ثلاثة مباحث رئيسية: المبحث الأول يتناول الإطار النظري والدراسات السابقة، والمبحث الثاني يناقش مسار الابتكار في المصارف العراقية خلال السنوات العشر الأخيرة والتحديات والفرص، والمبحث الثالث يعرض التجارب الدولية المقارنة والدروس المستفادة للعراق، ثم الاستنتاجات والتوصيات والمراجع وفق APA 7.

المبحث الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة.

أولاً: الإطار النظري لمفهوم الابتكار المصرفي الرقمي.

يشير الابتكار المصرفي الرقمي إلى إدخال خدمات مالية جديدة أو تحسين الخدمات القائمة باستخدام التكنولوجيا الرقمية، بما يحقق قيمة مضافة للزبون وللمصرف في آن واحد. ويتجسد الابتكار المصرفي الرقمي في مجالات متعددة مثل تطبيقات الهاتف المصرفي، الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، المحافظ الإلكترونية، الدفع عبر رمز الاستجابة السريعة (QR)، الخدمات الذاتية عبر أجهزة الصراف الآلي المتقدمة، والتمويل الرقمي القائم على المنصات الإلكترونية. ويُعد الابتكار الرقمي جزءاً من التحول المؤسسي الذي يهدف إلى تحسين الكفاءة التشغيلية وخفض التكاليف وتحسين تجربة المستخدم (OECD, 2020)5.

ومن الناحية الاقتصادية، يسهم الابتكار المصرفي الرقمي في تقليل كلفة المعاملات المالية وتسهيل الوصول إلى الخدمات، مما يعزز الطلب على الخدمات المصرفية ويزيد من كفاءة تخصيص الموارد. كما يؤدي إلى تقليل زمن إنجاز المعاملة، وتحسين مستوى الرقابة المالية، وزيادة القدرة على جمع البيانات وتحليلها لأغراض إدارة المخاطر واتخاذ القرار. وقد أشار بنك التسويات الدولية إلى أن الابتكار في المدفوعات الرقمية أصبح محورياً أساسياً في تطوير الأنظمة المالية الحديثة، خاصة في الدول النامية التي تسعى إلى تقليل الفجوة الرقمية وتحقيق شمول مالي واسع 4(BIS, 2021).

ثانياً: التكنولوجيا المالية (FinTech) وعلاقتها بالقطاع المصرفي.

تشير التكنولوجيا المالية (FinTech) إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة لتقديم خدمات مالية مبتكرة تشمل الدفع الإلكتروني، والإقراض الرقمي، وإدارة المحافظ الاستثمارية، والتحويلات الدولية، والخدمات التأمينية الرقمية. وقد أدى انتشار شركات التكنولوجيا المالية إلى خلق منافسة جديدة للمصارف التقليدية، مما دفع العديد من المصارف إلى تبني استراتيجيات الشراكة أو الاستثمار في الابتكار الداخلي من أجل الحفاظ على حصتها السوقية. كما ساهمت التكنولوجيا المالية في تحسين تجربة الزبون من خلال خدمات سريعة وشفافة وأقل تكلفة، إضافة إلى تعزيز فرص الشمول المالي للفئات التي لم تكن تتعامل سابقاً مع المصارف (IMF, 2021)3.

وفي هذا السياق، أصبح الابتكار المصرفي الرقمي مرتبطاً بما يُعرف بالنظام البيئي المالي الرقمي، الذي يضم المصارف، وشركات الاتصالات، وشركات الدفع الإلكتروني، والهيئات التنظيمية، والمستهلكين. وتزداد أهمية هذا النظام في الدول التي تعاني من ضعف البنية التحتية المصرفية التقليدية، حيث يمكن للتكنولوجيا أن تتجاوز بعض القيود الهيكلية وتوفر حلاً بديلاً (World Bank, 2022)2.

ثالثاً: مفهوم الشمول المالي وأثر التحول الرقمي.

يُعرّف الشمول المالي بأنه قدرة الأفراد والشركات على الوصول إلى الخدمات المالية المفيدة وبأسعار مناسبة، مثل الحسابات المصرفية، والادخار، والائتمان، وخدمات الدفع، ضمن إطار منظم وآمن. ويعد الشمول المالي أحد الأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية لأنه يساهم في تقليل الفقر، وتحسين توزيع الدخل، وتعزيز الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة. وقد أكدت تقارير البنك الدولي أن التحول الرقمي في المدفوعات والخدمات المصرفية يمثل عاملاً حاسماً في زيادة الشمول المالي، خصوصاً في الدول النامية التي تعاني من ضعف الانتشار المصرفي التقليدي (World Bank, 2022)2.

كما يشير صندوق النقد الدولي إلى أن اعتماد الخدمات الرقمية يمكن أن يرفع معدلات الشمول المالي من خلال تقليل تكلفة فتح الحسابات المصرفية وتسهيل الوصول إلى الخدمات في المناطق الريفية والنائية، إضافة إلى تحسين قدرة الحكومات على توزيع الدعم الاجتماعي بشكل أكثر شفافية (IMF, 2021)3.

رابعاً: الأمن السيبراني وإدارة المخاطر الرقمية.

يمثل الأمن السيبراني أحد أهم أبعاد الابتكار المصرفي الرقمي، إذ أن توسع الخدمات الرقمية يرافقه توسع في المخاطر الإلكترونية مثل الاحتيال الرقمي، وسرقة البيانات، والاختراقات، والابتزاز الإلكتروني. وتزداد هذه المخاطر في الدول التي تفتقر إلى تشريعات واضحة لحماية البيانات أو تعاني من ضعف في الثقافة الرقمية. لذلك، فإن تطوير أنظمة الحماية وتدريب العاملين وتوعية العملاء يعد شرطاً أساسياً لنجاح الابتكار المصرفي الرقمي (BIS, 2021)4.

وتؤكد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن الثقة الرقمية هي العامل الحاسم في تبني الخدمات المصرفية الإلكترونية، وأن أي خلل في الأمن السيبراني يمكن أن يؤدي إلى تراجع ثقة الجمهور ويعرقل التحول الرقمي، خصوصاً في المجتمعات التي لديها أساساً ضعيف في الثقة بالمؤسسات المالية (OECD, 2020).
خامساً: الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات العربية والدولية التحول الرقمي في المصارف وأكدت أن نجاحه يعتمد على التشريعات المناسبة وتوافر البنية التحتية التقنية وتطوير الأمن السيبراني. وقد ركزت بعض الدراسات في الدول العربية على أن التحول الرقمي يساهم في خفض التكاليف التشغيلية ورفع كفاءة تقديم الخدمة، لكنه يتطلب إعادة هيكلة إدارية وتنظيمية للمصارف. كما ركزت دراسات عراقية على ضعف الشمول المالي وهيمنة التعامل النقدي، وأشارت إلى أن الدفع الإلكتروني يمثل مدخلاً مهماً للإصلاح المالي إذا ما ترافقت معه برامج توعية وتطوير تشريعي وتنظيمي.

المبحث الثاني: مسار الابتكار في المصارف العراقية (٢٠١٤-٢٠٢٤) والتحديات والفرص.

أولاً: مسار الابتكار في المصارف العراقية خلال السنوات العشر الأخيرة.

مرّ الابتكار المصرفي الرقمي في العراق بمراحل متدرجة ومتفاوتة، إذ بدأت ملامح التحول الرقمي تتبلور بشكل واضح بعد عام ٢٠١٤ مع توسع بعض المصارف الحكومية والأهلية في استخدام أجهزة الصراف الآلي وتقديم خدمات البطاقات المصرفية. وفي تلك المرحلة كانت الخدمات الرقمية محدودة نسبياً وتقتصر على السحب النقدي وبعض عمليات الاستعلام عن الرصيد، في حين بقيت التحويلات والعمليات المتقدمة تعتمد على الحضور المباشر إلى فروع المصارف.

وخلال الفترة (٢٠١٧-٢٠١٩) شهد العراق توسعاً أكبر في نشاط شركات الدفع الإلكتروني، وبدأ انتشار أجهزة نقاط البيع (POS) في الأسواق التجارية والمراكز الكبرى، كما ظهرت محافظ إلكترونية مرتبطة بشركات اتصالات أو مؤسسات مالية. وقد تزامن ذلك مع زيادة اهتمام البنك المركزي العراقي بتنظيم هذا النشاط عبر منح التراخيص لشركات الدفع وإصدار تعليمات تنظيمية تهدف إلى الحد من الفوضى والاحتيايل وتحسين الثقة في التعاملات الرقمية (Central Bank of Iraq, 2022)1.

أما خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٢) فقد لعبت جائحة كورونا دوراً مهماً في تسريع الاعتماد على المحافظ الإلكترونية والتحويلات الرقمية، إذ دفعت ظروف التباعد الاجتماعي وتقييد الحركة الكثير من المواطنين والمؤسسات إلى استخدام حلول الدفع الإلكتروني لتسديد الفواتير أو إجراء التحويلات، وهو ما انعكس في ارتفاع تدريجي في عدد المعاملات الإلكترونية. وتشير تقارير دولية إلى أن الجائحة ساهمت عالمياً في تسريع التحول نحو المدفوعات الرقمية، خصوصاً في الاقتصادات التي كانت تعتمد على النقد الورقي (World Bank, 2022)2.

وفي السنوات (٢٠٢٣-٢٠٢٤) توسعت مشاريع توظيف الرواتب وربط بعض الخدمات الحكومية بمنظومة الدفع الإلكتروني، كما ازدادت المبادرات الخاصة بتطوير التطبيقات المصرفية، وإن كانت لا تزال متفاوتة من مصرف لآخر. كما شهدت هذه المرحلة اهتماماً أكبر بتطوير البنية التنظيمية لمنظومة المدفوعات الوطنية، في محاولة لتعزيز الشمول المالي وتقليل الاعتماد على الاقتصاد النقدي (Central Bank of Iraq, 2022)1.

ثانياً: واقع الخدمات المصرفية الرقمية في العراق.

يمكن القول إن الخدمات المصرفية الرقمية في العراق ما تزال في مرحلة التطور المتوسط مقارنة بالدول المجاورة، إذ تتوفر خدمات الدفع الإلكتروني والبطاقات المصرفية وأجهزة الصراف الآلي، لكن مستوى التكامل الرقمي بين المصارف ما يزال محدوداً. كما أن كثيراً من المصارف العراقية لم تصل بعد إلى نموذج "المصرف الرقمي الكامل" الذي يسمح بفتح الحساب وإجراء جميع العمليات إلكترونياً دون الحاجة إلى زيارة الفرع. ويعود ذلك إلى عوامل تتعلق بالبنية التحتية التقنية، ونقص التشريعات، وضعف الثقة المجتمعية، إضافة إلى محدودية الاستثمارات في أنظمة التكنولوجيا الحديثة.

وتشير بعض المؤشرات إلى أن انتشار الهواتف الذكية في العراق، خصوصاً بين الشباب، يوفر قاعدة مهمة لتوسع الخدمات الرقمية، إلا أن ضعف الإنترنت وتذبذب الكهرباء يحدان من الاستخدام المستقر للتطبيقات المصرفية. كما أن ضعف الثقافة المالية الرقمية يؤدي إلى تردد فئات واسعة في استخدام الخدمات الإلكترونية، الأمر الذي يستدعي برامج توعية وتنقيف مالي بالتعاون بين المصارف والجامعات والجهات الحكومية3 (IMF, 2021).

ثالثاً: التحديات التي تواجه الابتكار المصرفي الرقمي في العراق.

تواجه المصارف العراقية تحديات متعددة تعيق الابتكار الرقمي وتحد من سرعة التحول، ويمكن تلخيصها في المحاور الآتية:

١. ضعف البنية التحتية الرقمية: يعاني العراق من انقطاع متكرر للكهرباء وضعف جودة الإنترنت، ما يؤدي إلى تعطل الأنظمة الإلكترونية وتراجع ثقة المستخدمين. وتؤكد الدراسات الدولية أن نجاح الخدمات المصرفية الرقمية يرتبط ارتباطاً وثيقاً باستقرار البنية التحتية الرقمية والطاقة2 (World Bank, 2022).
٢. ضعف الثقة المجتمعية بالمصارف: تراكت لدى المجتمع العراقي خبرات سلبية نتيجة الأزمات الاقتصادية وضعياع بعض الودائع في تجارب مصرفية سابقة، إضافة إلى ضعف الخدمات التقليدية. لذلك، فإن بناء الثقة يمثل شرطاً أساسياً قبل الانتقال إلى نموذج مصرفي رقمي واسع.

٣. ارتفاع الاعتماد على النقد الورقي: ما يزال الاقتصاد العراقي اقتصاداً نقدياً بدرجة كبيرة، حيث تُفضل كثير من التعاملات التجارية والعمالية النقد المباشر. ويؤدي ذلك إلى ضعف الطلب على الخدمات المصرفية الرقمية وإبطاء توسعها (IMF, 2021)3.

٤. محدودية الشمول المالي: نسبة كبيرة من السكان لا يمتلكون حسابات مصرفية، خاصة في المناطق الريفية والفقيرة. وهذا يعني أن الخدمات الرقمية ستظل محدودة التأثير ما لم تترافق مع سياسات توسع الحسابات المصرفية وإزالة الحواجز الإدارية أمام فتح الحسابات (World Bank, 2022)2.

٥. المخاطر السيبرانية: يمثل الاحتيال الإلكتروني وسرقة البيانات والتصيد الإلكتروني مخاطر متنامية، خصوصاً مع ضعف الثقافة الرقمية لدى المستخدمين. ويشير بنك التسويات الدولية إلى أن الهجمات السيبرانية أصبحت من أكبر التهديدات للقطاع المالي العالمي، وأن الدول النامية أكثر عرضة لها بسبب ضعف الأنظمة الرقابية (BIS, 2021)4.

٦. نقص الكفاءات البشرية: تحتاج المصارف العراقية إلى كوادر متخصصة في نظم المعلومات والأمن السيبراني وتحليل البيانات. ويؤدي نقص هذه الكفاءات إلى الاعتماد على حلول مستوردة أو شركات خارجية بتكلفة مرتفعة.

٧. قصور التشريعات والتنظيمات: لا تزال التشريعات المتعلقة بحماية البيانات الشخصية والتوقيع الإلكتروني والجرائم الإلكترونية بحاجة إلى تحديث وتطوير. ويؤدي هذا القصور إلى تردد المصارف في إطلاق خدمات رقمية واسعة النطاق خشية المخاطر القانونية والتنظيمية.

٨. التحديات المؤسسية والإدارية: يعتمد كثير من المصارف العراقية على هياكل إدارية تقليدية تفتقر إلى المرونة اللازمة لتبني الابتكار بسرعة. كما أن ضعف الحوكمة والشفافية في بعض المؤسسات يؤدي إلى ضعف القدرة على الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة.

٩. ضعف التكامل بين المصارف: لا تزال بعض الأنظمة المصرفية تعمل بشكل شبه منفصل، مما يحد من سهولة التحويلات الفورية ويقلل من فاعلية منظومة المدفوعات الوطنية. ويعد التكامل بين المصارف شرطاً أساسياً لنجاح التحول الرقمي كما تشير تجارب الدول الأخرى (OECD, 2020)5.

رابعاً: الفرص المتاحة لتعزيز الابتكار المصرفي الرقمي في العراق.

على الرغم من التحديات السابقة، فإن العراق يمتلك فرصاً مهمة يمكن أن تساهم في دفع الابتكار المصرفي الرقمي إلى الأمام، ومن أبرز هذه الفرص:

١. الدعم التنظيمي للبنك المركزي العراقي: يمثل البنك المركزي جهة محورية في تطوير منظومة الدفع الإلكتروني عبر إصدار التعليمات التنظيمية ومنح التراخيص لشركات الدفع. ويمكن أن يساهم هذا الدعم في تعزيز الثقة وتوسيع الخدمات (Central Bank of Iraq, 2022)1.

٢. انتشار الهواتف الذكية والجيل الشاب: يشكل الشباب في العراق نسبة كبيرة من السكان، وهم أكثر قابلية لتبني التكنولوجيا، ما يخلق سوقاً واعداً للخدمات المصرفية الرقمية.
٣. نمو التجارة الإلكترونية: أدى توسع التجارة الإلكترونية إلى زيادة الحاجة إلى الدفع الرقمي، وهو ما يفتح فرصاً للمصارف لتطوير حلول دفع مرنة وخدمات إلكترونية متكاملة.
٤. توجه الحكومة نحو الحكومة الإلكترونية: إن توسع مشاريع الحكومة الإلكترونية، وربط بعض الخدمات الحكومية بالدفع الإلكتروني، يمثل عاملاً محفزاً لتقليل التعامل النقدي وزيادة الطلب على الحسابات المصرفية والمحافظ الرقمية.
٥. إمكانية الشراكة مع شركات التكنولوجيا المالية: يمكن للمصارف العراقية أن تستفيد من شركات استراتيجية مع شركات FinTech لتطوير حلول دفع حديثة وخدمات رقمية متقدمة، بدلاً من الاعتماد فقط على التطوير الداخلي المكلف (IMF, 2021).

خامساً: دور البنك المركزي العراقي في تعزيز الابتكار الرقمي.

يلعب البنك المركزي العراقي دوراً محورياً في توجيه مسار الابتكار المصرفي الرقمي من خلال تنظيم منظومة المدفوعات والإشراف على المصارف وشركات الدفع الإلكتروني. وقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً من البنك المركزي بتطوير البنية التنظيمية للدفع الإلكتروني عبر إصدار تعليمات تتعلق بترخيص شركات الدفع، وتنظيم المحافظ الإلكترونية، وتشجيع المصارف على توسيع استخدام أجهزة نقاط البيع وتطوير التطبيقات المصرفية (Central Bank of Iraq, 2022).

كما أن البنك المركزي يساهم في تعزيز الشمول المالي عبر دعم سياسات توطين الرواتب وربط المدفوعات الحكومية بمنظومات رقمية، وهو ما يؤدي إلى إدخال شرائح جديدة إلى النظام المالي الرسمي. وتشير التجارب الدولية إلى أن دور البنوك المركزية في تطوير أنظمة الدفع الوطني يعد من أهم عوامل نجاح التحول الرقمي، كما في تجربة الهند التي تبنت منظومة UPI تحت إشراف البنك المركزي والجهات التنظيمية (RBI, 2022).

سادساً: أثر الابتكار المصرفي الرقمي على الاقتصاد العراقي.

إن توسع الابتكار المصرفي الرقمي في العراق يمكن أن ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني من خلال عدة قنوات. أولاً، يساهم في تقليل حجم الاقتصاد غير الرسمي عبر زيادة التعاملات القابلة للتتبع، مما يعزز الإيرادات الضريبية ويحد من الفساد المالي. ثانياً، يؤدي إلى تحسين كفاءة التحويلات المالية بين الأفراد والمؤسسات، ويقلل تكاليف التداول النقدي المرتفعة المرتبطة بالنقل والحماية والطباعة. ثالثاً، يدعم نمو التجارة الإلكترونية والاستثمارات الرقمية، وهو ما يعزز فرص العمل ويحفز القطاع الخاص. كما يمكن أن

يسهم الابتكار في تعزيز قدرة المصارف على تقديم خدمات ائتمانية أكثر دقة من خلال تحليل البيانات، مما يرفع كفاءة تخصيص الموارد 2 (World Bank, 2022). إضافة إلى ذلك، فإن توسع الدفع الإلكتروني في العراق يمكن أن يسهم في تحسين إدارة السياسة النقدية من خلال تقليل تداول النقد خارج النظام المصرفي، ما يعزز قدرة البنك المركزي على متابعة الكتلة النقدية وتنظيمها. كما أن التحول الرقمي يفتح المجال لتطوير خدمات مالية جديدة مثل التمويل الأصغر الرقمي، والادخار الإلكتروني، والتأمين الرقمي، وهي خدمات قد تكون أكثر ملائمة للشرائح الفقيرة والريفية 3 (IMF, 2021).

المبحث الثالث: التجارب الدولية المقارنة والدروس المستفادة للعراق

أولاً: التجربة الإماراتية في الابتكار المصرفي الرقمي

تُعد دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول الرائدة عربياً في الابتكار المصرفي الرقمي، حيث شهدت السنوات الأخيرة توسعاً كبيراً في الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والمنصات الرقمية. وقد تبنت المصارف الإماراتية نماذج متقدمة في فتح الحسابات إلكترونياً، وتقديم خدمات التمويل والتحويلات الرقمية، وتطوير تطبيقات مصرفية تعتمد على الذكاء الاصطناعي وخدمات الدعم الآلي. كما ساهمت الحكومة الإماراتية في تعزيز البيئة الرقمية من خلال تطوير البنية التحتية للاتصالات، وإطلاق مبادرات التحول الرقمي، وتوفير تشريعات تدعم الاقتصاد الرقمي 5 (OECD, 2020). وقد لعبت سلطة تنظيم الخدمات المالية في الإمارات دوراً في دعم بيئة التكنولوجيا المالية من خلال توفير مناطق مالية حرة وتشجيع الشركات الناشئة، الأمر الذي ساعد على تسريع الابتكار وتوسيع الخدمات الرقمية. وتشير الدراسات إلى أن نجاح الإمارات يعود إلى تكامل السياسات الحكومية مع القطاع الخاص ووجود بنية تحتية رقمية قوية 2 (World Bank, 2022).

ثانياً: التجربة السعودية في التحول الرقمي المصرفي.

شهدت المملكة العربية السعودية تحولاً رقمياً واسعاً ضمن إطار رؤية ٢٠٣٠ التي جعلت التحول الرقمي هدفاً استراتيجياً. وقد تم تطوير أنظمة المدفوعات الوطنية مثل "مدى" و"سريع" وربط الخدمات الحكومية بمنصات الدفع الإلكتروني. كما ظهرت بنوك رقمية جديدة تعتمد على الخدمات الإلكترونية بالكامل، ما ساهم في رفع مستوى المنافسة ودفع المصارف التقليدية إلى تحسين خدماتها الرقمية. وقد ساهم البنك المركزي السعودي 7 (SAMA) في تنظيم هذا التحول من خلال تطوير اللوائح الخاصة بالمدفوعات الرقمية ومراقبة الامتثال المالي 7 (SAMA, 2022).

كما ركزت السعودية على تطوير بيئة الابتكار عبر دعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، وإنشاء منصات اختبار تنظيمية (Regulatory Sandbox) تسمح بتجربة الخدمات الجديدة قبل اعتمادها

رسمياً. وقد ساهم هذا النهج في تعزيز الثقة وتوسيع الشمول المالي، خصوصاً مع ربط الخدمات الحكومية بالمدفوعات الرقمية 3 (IMF, 2021).

ثالثاً: التجربة المصرية في الدفع الإلكتروني.

حققت مصر تقدماً ملحوظاً في الدفع الإلكتروني خلال السنوات الأخيرة من خلال دعم المحافظ الإلكترونية المرتبطة بشركات الاتصالات، وتوسيع نطاق الدفع الرقمي للفواتير والخدمات العامة. وقد ساعدت سياسات البنك المركزي المصري في زيادة استخدام البطاقات المصرفية وتشجيع الدفع الإلكتروني، خصوصاً في إطار برامج الشمول المالي التي ركزت على إدخال شرائح واسعة من المجتمع إلى النظام المالي الرسمي. وتشير تقارير البنك الدولي إلى أن التجربة المصرية استفادت من الانتشار الواسع لشركات الاتصالات والبنية التحتية الرقمية المتنامية 2 (World Bank, 2022).

كما ركزت مصر على نشر أجهزة نقاط البيع في المؤسسات الحكومية والخاصة، وفرضت بعض الإجراءات التي تشجع التعامل غير النقدي، مثل الدفع الإلكتروني للرسوم الحكومية. وقد ساهم ذلك في تقليل الاعتماد على النقد تدريجياً وتحسين قدرة الحكومة على مراقبة المعاملات المالية وتقليل الاقتصاد غير الرسمي 3 (IMF, 2021).

رابعاً: التجربة الهندية ونظام المدفوعات الفورية UPI.

تمثل الهند نموذجاً عالمياً بارزاً في نظم المدفوعات الرقمية عبر نظام UPI (Unified Payments Interface) الذي يسمح بالتحويلات الفورية بين الحسابات المصرفية والمحافظ الرقمية باستخدام الهاتف المحمول. وقد ساهم هذا النظام في إحداث ثورة في المدفوعات الرقمية من خلال سهولة الاستخدام وانخفاض التكاليف وسرعة التحويل. كما ساعدت الهوية الرقمية الوطنية (Aadhaar) في تسهيل فتح الحسابات والتحقق من المستخدمين، مما أدى إلى توسع كبير في الشمول المالي وتقليل الاعتماد على النقد الورقي 6 (RBI, 2022).

وتشير الدراسات إلى أن نجاح التجربة الهندية يعود إلى وجود بنية تنظيمية قوية، وتعاون بين البنك المركزي والقطاع الخاص، وتوفير منصات دفع وطنية موحدة. وقد أدى ذلك إلى زيادة عدد المعاملات الرقمية بمعدلات مرتفعة جداً خلال سنوات قليلة، ما جعل الهند من أكبر أسواق المدفوعات الرقمية في العالم 2 (World Bank, 2022).

خامساً: التجربة السويدية والانتقال نحو مجتمع شبه خالٍ من النقد.

تعد السويد من الدول الرائدة عالمياً في تقليل استخدام النقد الورقي، حيث أصبحت معظم المعاملات تتم إلكترونياً من خلال تطبيقات دفع موحدة مثل Swish. وقد ساعدت الثقة العالية بالمصارف والمؤسسات الحكومية، إضافة إلى التشريعات الصارمة لحماية البيانات، في نجاح هذا التحول. وتشير منظمة التعاون

الاقتصادي والتنمية إلى أن التجربة السويدية تمثل نموذجاً متقدماً في الدمج بين الابتكار التكنولوجي والحوكمة والشفافية⁵ (OECD, 2020).

كما ساهمت البنية التحتية الرقمية المتطورة، والانتشار الواسع للحسابات المصرفية، في تسريع التحول نحو الدفع الإلكتروني. وقد أدى ذلك إلى انخفاض تكاليف التعامل النقدي وتحسين كفاءة الاقتصاد. غير أن التجربة السويدية تشير أيضاً إلى ضرورة مراعاة الفئات غير القادرة على استخدام التكنولوجيا مثل كبار السن، من خلال توفير بدائل وخدمات دعم² (World Bank, 2022).

سادساً: الدروس المستفادة للعراق.

تؤكد التجارب الدولية السابقة أن نجاح الابتكار المصرفي الرقمي يتطلب مجموعة من الشروط الأساسية. أول هذه الشروط هو وجود تشريعات وتنظيمات واضحة تدعم المدفوعات الرقمية وتحمي بيانات المستخدمين. كما أن تطوير البنية التحتية الرقمية (الكهرباء والإنترنت) يمثل شرطاً لا غنى عنه، إضافة إلى تعزيز الأمن السيبراني وبناء الثقة المجتمعية من خلال حملات توعية وتنقيف مالي. وتشير تجارب الإمارات والسعودية إلى أهمية التكامل بين السياسات الحكومية والقطاع الخاص، في حين توضح تجربة الهند أهمية وجود نظام وطني موحد للمدفوعات الرقمية. أما السويد فتبرز أهمية الثقة والحوكمة الرشيدة⁵ (OECD, 2020; World Bank, 2022).

وبالنسبة للعراق، فإن الاستفادة من هذه التجارب تتطلب التركيز على تطوير منظومة وطنية موحدة للمدفوعات، وتشجيع المصارف على الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة، ودعم شركات التكنولوجيا المالية ضمن إطار تنظيمي واضح. كما ينبغي ربط الخدمات الحكومية تدريجياً بالدفع الإلكتروني لضمان توسع قاعدة المستخدمين وتحقيق أثر اقتصادي ملموس.

مبحث إضافي: مؤشرات قياس التحول الرقمي المصرفي وآفاقه المستقبلية في العراق

إن تقييم مستوى الابتكار المصرفي الرقمي لا يقتصر على وجود تطبيق مصرفي أو توفير بطاقات دفع، بل يعتمد على مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية التي تعكس درجة التحول الرقمي داخل المؤسسة المصرفية وفي النظام المالي ككل. وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن قياس التحول الرقمي يرتبط بعناصر مثل حجم المعاملات الإلكترونية، وعدد المستخدمين النشطين للخدمات الرقمية، وعدد أجهزة نقاط البيع المنتشرة، ومدى تكامل الأنظمة المصرفية مع المنصات الحكومية والتجارية⁵ (OECD, 2020).

ومن المؤشرات المهمة أيضاً مستوى استخدام الحسابات المصرفية بين السكان، وعدد الحسابات المفتوحة سنوياً، ونسبة المدفوعات غير النقدية إلى إجمالي المدفوعات. كما يمكن استخدام مؤشرات الأمن السيبراني مثل عدد الحوادث المسجلة أو مستوى الامتثال لمعايير الحماية الرقمية. ويؤكد البنك الدولي أن الدول التي

تحقق تقدماً في هذه المؤشرات غالباً ما تشهد نمواً أكبر في التجارة الإلكترونية والاستثمارات الرقمية (World Bank, 2022)2.

وفي العراق، يمكن اعتماد مجموعة من المؤشرات العملية لتقييم التحول الرقمي، من أبرزها: عدد عمليات الدفع الإلكتروني الشهرية، قيمة المعاملات الرقمية مقارنة بالمعاملات النقدية، عدد المحافظ الإلكترونية المسجلة، عدد أجهزة نقاط البيع في المحافظات، نسبة رواتب الموظفين الموطنة، ونسبة المؤسسات الحكومية التي تعتمد الدفع الإلكتروني في خدماتها. كما ينبغي قياس مستوى رضا المستخدمين عن التطبيقات المصرفية من حيث سهولة الاستخدام والسرعة والأمان.

أما من حيث الآفاق المستقبلية، فإن التحول الرقمي في العراق يمكن أن يشهد توسعاً كبيراً خلال السنوات المقبلة إذا ما تم الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. ومن المتوقع أن تلعب التكنولوجيا المالية دوراً متزايداً في تقديم خدمات مثل التمويل الأصغر الرقمي، والائتمان الفوري، والتحويلات الدولية منخفضة التكلفة، وربما خدمات مصرفية تعتمد على الذكاء الاصطناعي في تقييم الجدارة الائتمانية وإدارة المخاطر (IMF, 2021)3.

كما يمكن أن يشهد العراق تطوراً في مجال المدفوعات الحكومية الرقمية عبر ربط الضرائب والرسوم والخدمات البلدية بمنصات دفع موحدة. ومن شأن هذا التطور أن يساهم في تقليل التهرب الضريبي وزيادة الإيرادات العامة. إضافة إلى ذلك، فإن توسع الدفع الإلكتروني يمكن أن يحسن من شفافية عمليات الإنفاق العام ويقلل من فرص الفساد، وهو ما يجعل التحول الرقمي جزءاً من مشروع الإصلاح الاقتصادي والإداري وليس مجرد مشروع تقني.

وتشير التجارب الدولية إلى أن الانتقال نحو اقتصاد رقمي يتطلب شراكة متكاملة بين الدولة والقطاع الخاص، وإصلاحات تشريعية مستمرة، إضافة إلى الاستثمار في التعليم الرقمي. لذلك، فإن العراق يحتاج إلى استراتيجية وطنية شاملة تشمل إصلاح التعليم المالي، ودعم الابتكار، وتحفيز الاستثمار في قطاع الاتصالات والطاقة، وتعزيز دور البنك المركزي في بناء منظومة دفع وطنية حديثة.

إطار مقترح للحوكمة والتشريعات الداعمة للابتكار المصرفي الرقمي في العراق
تُعد الحوكمة الرشيدة والتشريعات الحديثة من أهم العوامل التي تضمن نجاح الابتكار المصرفي الرقمي واستدامته. فالتحول الرقمي لا يعني فقط إدخال التكنولوجيا إلى العمل المصرفي، بل يتطلب إعادة صياغة القواعد التنظيمية التي تحكم العلاقة بين المصارف والمستخدمين وشركات التكنولوجيا المالية. وتشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن الدول التي تمتلك تشريعات واضحة لحماية البيانات والتوقيع الإلكتروني والجرائم السيبرانية تكون أكثر قدرة على جذب الاستثمار في التكنولوجيا المالية (OECD, 2020)5.

وفي العراق، ما تزال بعض الجوانب القانونية بحاجة إلى تحديث، خاصة فيما يتعلق بحماية البيانات الشخصية، والخصوصية الرقمية، وآليات فض النزاعات المرتبطة بالمعاملات الإلكترونية. كما ينبغي وضع معايير وطنية موحدة للائتمان السيبراني داخل المصارف وشركات الدفع الإلكتروني، على غرار المعايير الدولية المعتمدة في كثير من الدول. ويؤكد بنك التسويات الدولية أن تطبيق معايير أمن المعلومات يعد ضرورة لضمان الثقة في الأنظمة المالية الرقمية 4 (BIS, 2021).

ومن المقترحات العملية في هذا المجال: إنشاء إطار تشريعي متكامل للتكنولوجيا المالية يحدد مسؤوليات المصارف وشركات الدفع ويضمن حماية المستهلك، إضافة إلى تطوير قانون خاص بالهوية الرقمية والتوقيع الإلكتروني يسهل فتح الحسابات عن بعد ويقلل التعقيدات الإدارية. كما يمكن للبنك المركزي العراقي أن يوسع برامج "البيئة التجريبية التنظيمية" (Regulatory Sandbox) لتشجيع الشركات الناشئة على تطوير خدمات مبتكرة ضمن إطار مراقب وآمن، كما هو معمول به في السعودية والإمارات 7 (SAMA, 2022).

كما ينبغي تعزيز الشفافية والحوكمة داخل المصارف العراقية عبر إلزام المصارف بالإفصاح عن سياساتها الرقمية، ورفع جودة الرقابة الداخلية، وتطوير نظم الائتمان ومكافحة غسل الأموال، لأن الابتكار الرقمي يمكن أن يتحول إلى بيئة خصبة للجرائم المالية إذا لم ترافقه رقابة فعالة. ويشير صندوق النقد الدولي إلى أن التحول الرقمي يتطلب تحديث أنظمة الائتمان المالي لضمان سلامة النظام المصرفي 3 (IMF, 2021). وبالإضافة إلى ذلك، فإن تطوير ثقافة حماية المستهلك الرقمي يعد ضرورة، إذ يجب أن تكون هناك آليات واضحة لتعويض المستخدمين في حالات الاحتيال أو الأعطال التقنية، وأن تتوفر قنوات رسمية للشكاوى. إن مثل هذه الإجراءات تساهم في بناء الثقة المجتمعية، وهي عامل حاسم في نجاح الابتكار المصرفي الرقمي في العراق.

خاتمة

يمكن القول إن الابتكار المصرفي الرقمي يمثل فرصة تاريخية للعراق للانتقال من اقتصاد نقدي تقليدي إلى اقتصاد أكثر كفاءة وشفافية وشمولاً. إلا أن نجاح هذا التحول يتطلب إرادة سياسية وتنظيمية واضحة، واستثمارات حقيقية في البنية التحتية الرقمية، وتطوير التشريعات، وتعزيز الأمن السيبراني، إضافة إلى بناء الثقة المجتمعية بالمصارف. كما أن الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة لا تعني نقلها حرفياً، بل تكييفها بما يتناسب مع خصوصية الواقع العراقي. وعليه، فإن تبني استراتيجية وطنية متكاملة للمدفوعات الرقمية والابتكار المصرفي يمكن أن يساهم في دعم التنمية الاقتصادية وتعزيز الاستقرار المالي وتحقيق شمول مالي أوسع خلال السنوات المقبلة.

وفي ضوء ما سبق، فإن تطوير الابتكار المصرفي الرقمي في العراق ينبغي أن يُنظر إليه بوصفه جزءاً من مشروع إصلاح شامل يشمل تحديث الإدارة العامة، وتطوير قطاع الاتصالات والطاقة، وإصلاح البيئة الاستثمارية. فكلما تحسنت هذه القطاعات الداعمة، أصبح التحول المصرفي الرقمي أكثر قدرة على الاستمرار والنمو، وازدادت فرص العراق في بناء اقتصاد رقمي منافس في المنطقة.

الاستنتاجات.

توصل البحث إلى أن الابتكار المصرفي الرقمي في العراق شهد تقدماً تدريجياً خلال السنوات العشر الأخيرة، إلا أنه ما يزال دون المستوى المطلوب مقارنة بالتجارب الإقليمية والدولية. كما أن التحديات الرئيسية تتمثل في ضعف البنية التحتية الرقمية، والاعتماد الكبير على النقد الورقي، وضعف الثقة المجتمعية، إضافة إلى المخاطر السيبرانية ونقص الكفاءات البشرية. وفي المقابل، توجد فرص كبيرة لدعم الابتكار المصرفي الرقمي عبر تطوير التشريعات، وتعزيز الشمول المالي، وتوسيع الشراكات مع شركات التكنولوجيا المالية، وربط الخدمات الحكومية بمنظومة الدفع الإلكتروني. كما أن نجاح التحول الرقمي في العراق يتطلب استراتيجية وطنية شاملة تشمل المصارف والبنك المركزي والقطاع الحكومي والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

التوصيات.

يوصي البحث بما يأتي:

١. تحديث الأنظمة التقنية للمصارف العراقية، واعتماد منصات مصرفية رقمية متطورة.
٢. تطوير تشريعات التكنولوجيا المالية وحماية البيانات الشخصية والتوقيع الإلكتروني بما يتوافق مع المعايير الدولية.
٣. تعزيز الأمن السيبراني من خلال إنشاء وحدات متخصصة في المصارف، وتدريب الكوادر، وإطلاق حملات توعية للمستخدمين.
٤. زيادة الوعي المجتمعي بالدفع الإلكتروني عبر برامج تعليم مالي رقمي، خاصة في الجامعات والمدارس والمؤسسات الإعلامية.
٥. إنشاء نظام وطني موحد للمدفوعات الرقمية وتطوير الربط البيني بين المصارف لتسهيل التحويلات الفورية.
٦. توسيع أجهزة نقاط البيع وربطها بالمؤسسات الحكومية والأسواق الكبرى لتقليل الاعتماد على النقد الورقي.
٧. تشجيع المصارف على الشراكة مع شركات التكنولوجيا المالية وتبني نموذج الابتكار المفتوح.

٨. دعم برامج الشمول المالي من خلال تبسيط إجراءات فتح الحسابات وتقديم حوافز مالية للمستخدمين الجدد.
٩. ربط الخدمات الحكومية تدريجياً بالدفع الإلكتروني، بما يشمل الضرائب والرسوم والخدمات البلدية والتعليمية والصحية.
١٠. تعزيز الحوكمة المصرفية والشفافية لضمان استدامة الابتكار وزيادة ثقة المجتمع بالقطاع المصرفي.

المراجع (وفق 7 APA).

- Bank for International Settlements. (2021). Innovation in banking and digital payments. BIS Publications.
- Central Bank of Iraq. (2022). Annual report and electronic payment systems reports (Multiple years). Baghdad: CBI.
- International Monetary Fund. (2021). Fintech and financial inclusion in developing economies. Washington, DC: IMF.
- OECD. (2020). Digital transformation in financial services. Paris: OECD Publishing.
- Reserve Bank of India. (2022). Payment systems in India: UPI and digital payments report. Mumbai: RBI.
- Saudi Central Bank (SAMA). (2022). Annual report: Digital payments and banking transformation. Riyadh: SAMA.
- World Bank. (2022). Digital economy report: Financial inclusion and digital payments. Washington, DC: World Bank.

الهوامش.

- ١- الابتكار في الخدمات المصرفية الرقمية في العراق: التحديات والفرص، وليد حميد الأميري، البنك المركزي العراقي، تقارير نظم الدفع الإلكتروني في العراق، ٢٠٢٢، ص. ١٥.
- ٢- الابتكار في الخدمات المصرفية الرقمية في العراق: التحديات والفرص، وليد حميد الأميري، البنك الدولي (World Bank)، Digital Economy Report: Financial Inclusion and Digital Payments، 2022، ص. ٤٤.

- ٣- الابتكار في الخدمات المصرفية الرقمية في العراق: التحديات والفرص، وليد حميد الأميري، صندوق النقد الدولي (IMF)، Fintech and Financial Inclusion in Developing Economies، 2021، ص. ٢٧.
- ٤- الابتكار في الخدمات المصرفية الرقمية في العراق: التحديات والفرص، وليد حميد الأميري، بنك التسويات الدولية (BIS)، Innovation in Banking and Digital Payments، 2021، ص. ٦١.
- ٥- الابتكار في الخدمات المصرفية الرقمية في العراق: التحديات والفرص، وليد حميد الأميري، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، Digital Transformation in Financial Services، 2020، ص. ١٩.
- ٦- الابتكار في الخدمات المصرفية الرقمية في العراق: التحديات والفرص، وليد حميد الأميري، البنك الاحتياطي الهندي (RBI)، Payment Systems in India: UPI and Digital Payments، Report، 2022، ص. ٣٣.
- ٧- الابتكار في الخدمات المصرفية الرقمية في العراق: التحديات والفرص، وليد حميد الأميري، البنك المركزي السعودي (SAMA)، Annual Report: Digital Payments and Banking، Transformation، 2022، ص. ٥٢.